

Distr.: General
7 March 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

ينهي الطرفان، بصورة دائمة، الأعمال العدائية بينهما، وأن يتمتع كل منهما عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الآخر، وأن يحترما وينفذا تنفيذا كاملا أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601، المرفق). وينص اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر أيضا على القيام، في وقت مبكر، بالإفراج عن أسرى الحرب وجميع الأشخاص الآخرين المعتقلين نتيجة للصراع المسلح وإعادةهم إلى وطنهم. وفي الوقت نفسه، يدعو الاتفاق إلى إجراء تحقيق من قبل هيئة مستقلة ونزيهة لتحديد منشأ الصراع. ويتوخى الاتفاق أيضا إنشاء هيئة محايدة للحدود، تسند إليها مهمة تعيين ورسم الحدود استنادا إلى المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة والقانون الدولي الساري. وينص الاتفاق، علاوة على ذلك، على إنشاء لجنة محايدة للبت في كافة الادعاءات بالخسارة أو الضرر أو الأذى من أي من الجانبين.

إنشاء منطقة أمنية مؤقتة

٤ - قطع الطرفان، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، أشواط بعيدة تجاه إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة المتوخاة في اتفاق وقف الأعمال العدائية. والمنطقة، التي هي مؤقتة في طبيعتها ولا تؤثر مسبقا بأي حال من الأحوال في تقرير الوضع النهائي لأي مناطق متنازع عليها، هي خطوة أولى

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي أذن فيه مجلس الأمن بأن تُنشر في إطار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ٢٠٠٠ ٤ من الأفراد منهم ٢٠٠٥ من المراقبين العسكريين، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١. وقرر المجلس، في الفقرة ١٥ من ذلك القرار، أن يراعي، لدى النظر فيما إذا كان سيحدد ولاية البعثة، ما إذا كان الطرفان قد حققا تقدما كافيا في عملية تعيين ورسم الحدود الإثيوبية - الإريترية وفي إبرام تسوية سلمية شاملة ونهائية. وطلب إلي مجلس الأمن في الفقرة ١٢ من القرار أن يقيه على علم، عن كذب وبصورة منتظمة، بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويتضمن هذا التقرير توصيات فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة. ويتضمن أيضا استكمالا بما استجد من تطورات سياسية وإنسانية وبشأن نشر البعثة وأنشطتها منذ تقديم تقريره المرحلي المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/45).

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - تجدر الإشارة إلى أن حكومتي إثيوبيا وإريتريا وقعتا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ اتفاقا ينص على أن

- حاسمة نحو بث الثقة وفصل القوات والسماح لكلا الحكومتين بالترتيب لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإنعاش الحياة الاقتصادية المحلية. وسيتمكن أيضا المنظمات الإنسانية من البدء بأنشطتها في المنطقة.
- ٥ - وقد تأتى التقدم الذي أحرز في إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة عن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية المعقود في نيروبي في ٦ شباط/فبراير. وفي ذلك الاجتماع قبل الطرفان الأحكام العامة التي تضمنها الاقتراح الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بشأن الحد الجنوبي للمنطقة. الأمر الذي أدى إلى حل المأزق الذي نشأ في الاجتماع الثاني للجنة المعقود في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد استند اقتراح الأمم المتحدة إلى تقييم لخطط إعادة الانتشار الإثيوبية التي كانت قد قدمت في وقت سابق ونتجت عن سلسلة من المشاورات أجراها ممثلي الخاص السيد ليغويلا جوزيف ليغويلا، وقائد قوة البعثة اللواء باتريك كاميرت. بيد أن الفريقين كليهما سجلا في الاجتماع تحفظات حيال مقترحات الأمم المتحدة. وأحاطت لجنة التنسيق العسكرية علما، كمسألة رسمية، التحفظ الإريتري ومفاده أن الحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة المقترحة لا يعكس خط ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ الإداري المشار إليه في اتفاق وقف أعمال القتال. وأحاطت اللجنة أيضا علما بالتحفظ الإثيوبي المتعلق بإمكانية الحاجة، في مرحلة التنفيذ، إلى إجراء تعديلات أو تصحيحات في الحدين الشمالي والجنوبي. وبعد أن أبدى الطرفان تحفظاتهما، أعربا، بروح من التعاون، عن توقعهما إلى التحرك قُدا بالعملية واتفقا على جدول زمني لإعادة نشر القوات الإثيوبية وإعادة تمركز القوات الإريترية وإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة. وأعلن قائد القوة أيضا اعترامه، بعد إنشاء المنطقة، إنشاء لجان تنسيق عسكرية على المستوى القطاعي.
- ٦ - وعلى نحو ما تقرر في الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية، شرع قائد القوة على الفور في ترجمة الخريطة المتفق عليها إلى خريطة عمليات أكبر حجما لتستخدمها الأمم المتحدة والطرفان في الميدان. وزود الطرفان بهذه الخريطة الأكبر حجما التي تم التوصل إليها عن حسن نية بعد قيام البعثة بإجراء مزيد من الدراسة لخطط إعادة النشر الإثيوبية ومزيد من الاتصالات والمشاورات مع كبار الممثلين العسكريين لكلتا الحكومتين.
- ٧ - وشرعت الحكومة الإثيوبية في إعادة نشر قواتها في ١٢ شباط/فبراير وأخطرت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ٢٢ شباط/فبراير، أي قبل أربعة أيام من الموعد النهائي المتفق عليه بين الطرفين، بأنها قد أكملت عملية نشر قواتها. وبالمثل، بدأت إريتريا في إعادة ترتيب قواتها نحو الشمال في ١٧ شباط/فبراير، وهي عملية كان مفروضا أن تنتهي بحلول ٣ آذار/مارس. وسجلت إريتريا، في نفس الوقت، اعتراضها الشديد على خريطة العمليات.
- ٨ - وشرعت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في عملية بدأت في ٢٦ شباط/فبراير عملا بولايتها في مراقبة جميع المواقع الحساسة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة التي ستنشأ في المستقبل ورصدت إعادة نشر وتقييم مواقع القوات المسلحة للطرفين. وكانت البعثة، وقت صياغة هذا التقرير، تكمل تحققها من إعادة نشر القوات الإثيوبية.
- ٩ - وعقدت لجنة التنسيق العسكرية اجتماعها الرابع في ٢٨ شباط/فبراير، لأول مرة، داخل المنطقة الأمنية المؤقتة المقبلة. وأحرزت هذه اللجنة أكبر تقدم حتى الآن بشأن إعادة نشر القوات الإثيوبية وإعادة تقييم مواقع القوات الإريترية وإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة. ومع ذلك، فقد سجل الوفد الإريتري من جديد اعتراضه الشديد على التعديلات المدخلة على الخريطة الأصلية، غير أنه أعلن عن نية إريتريا في

للتحقيق على علو منخفض فوق المنطقة الأمنية المؤقتة خلال الأيام العشرة الأخيرة، وتعرضت دوريات الأمم المتحدة في المنطقة الأمنية المؤقتة المقبلة وفي المناطق المحاورة إلى قيود، وقد عاجلت بعثة الأمم المتحدة هذه المسائل على أساس كل حالة على حدة.

١٢ - وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الراهنة تتضمن مشاكل تتعلق بالقانون والنظام. ووفقا للاتفاق الخاص بوقف الأعمال العدائية، يجب إعادة الإدارة المدنية الإريترية، بما في ذلك الشرطة والمليشيا المحلية، إلى المنطقة الأمنية المؤقتة للتحضير لعودة السكان المدنيين. ولم ترغب إريتريا حتى الآن، في إعادة إدارتها المدنية إلى مدينة سينا، حتى بعد الدعوة الموجهة إليها للقيام بذلك في الاجتماع الرابع للجنة التنسيق العسكرية. وقامت اللجنة الإريترية المعنية بالتعاون مع بعثة حفظ السلام أيضا بتأجيل الاجتماع الختامي للجنة الفرعية المشتركة والمعنية بالمليشيا والشرطة التابعة للجنة التنسيق العسكرية إلى أجل غير مسمى. وكانت ستعتمد بروتوكولا بشأن مهام الشرطة والمليشيا الإريترية وتنظيمها ومسؤولياتها في المنطقة الأمنية المؤقتة.

١٣ - والجدير بالذكر أن إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة هو إجراء لبناء الثقة أساسا ويرمي إلى الفصل بين القوات. وظلت الحالة العسكرية بين القوات المسلحة للطرفين هادئة عموما أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، رغم وقوع حوادث بسيطة باستمرار. غير أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا أبلغت عن حالات لإطلاق النيران من أسلحة خفيفة وحالات لتدمير ممتلكات أسندت إلى طرف أو آخر.

لجنة تخطيط الحدود ولجنة المطالبات

١٤ - طلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ١٣ من قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أن أبلغ

تنفيذ إعادة ترتيب قواتها وفقا للخريطة الأصلية المتفق عليها بين الطرفين في نيروبي يوم ٦ شباط/فبراير. ولاحظ قائد القوة أيضا أن الوفد الإثيوبي قد كرر طلبه المتعلق بضرورة أن تبقى القوات الإريترية على بعد ٢٥ كلم من القوات الإثيوبية، وذلك وفقا لما نص عليه الاتفاق الخاص بوقف الأعمال العدائية. واتفق ممثلو الطرفين في الاجتماع على التعاون مع عملية التحقق التي شرعت فيها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وعلى السماح بحرية الحركة التامة من أجل ذلك الغرض.

١٠ - وللأسف، فإنه رغم النوايا المعلنة لإريتريا بالتقيد بنقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في ٦ شباط/فبراير، قام المفوض الإريترى المعني بالتعاون مع بعثة حفظ السلام بإبلاغ الممثل الخاص في رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس بأن إريتريا قد أوقفت إعادة تغيير مواقع قواتها، على أساس الاعتراضات الواردة آنفا. ومع أن إريتريا قد قامت بالفعل بإعادة تغيير مواقع عدد كبير من قواتها شمال المنطقة الأمنية المؤقتة المقبلة، فإنها لا تزال تبقي على تواجد عسكري كبير في جميع القطاعات الثلاثة. وتعتقد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بأن هذه القوات على استعداد للتحرك غير أنها تنتظر الأوامر لتنفيذ ذلك. وحتى يوم ٦ آذار/مارس، لم يتسن لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا الإعلان عن الإنشاء الرسمي للمنطقة الأمنية المؤقتة نتيجة لاستمرار تواجد القوات الإريترية داخل المنطقة المقبلة.

١١ - ولقد أدى هذا الوضع إلى انعدام السلطة بشكل حساس وقد يكون محفوفًا بالمخاطر في المناطق التي ستشملها المنطقة الأمنية المؤقتة. ويواجه أفراد حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حالة غير مستقرة، إذ قد يلجأ أحد الطرفين إلى العودة إلى المناطق التي تم إحلاؤها مؤخرا. وتشعر البعثة أيضا بالقلق من جراء ما حدث مؤخرا عندما قيد الطرفان حريتها في الحركة إذ رفض طلبات عديدة

أيضا لتقديم الدعم التشغيلي الميداني، في حدود الموارد الموجودة، ولتوفير جميع المعلومات ذات الصلة التي قد تحتاج إليها اللجنة.

١٨ - وفيما يتعلق بالموارد التي ستوضع تحت تصرف اللجنة، لم يصلني حتى الآن من الطرفين شيء عن الترتيبات المالية التي وضعها، أو يعترمان وضعها، للوفاء بالتزامهما نحو تحمل تكاليف لجنة تخطيط الحدود. والرصيد الموجود حاليا في الصندوق الاستئماني المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) لا يزال يزيد قليلا عن ١,٧ مليون دولار. وفي هذا الصدد، أود تأكيد الملاحظات الواردة في الفقرات ٣٦ إلى ٣٨ من تقريرني السابق (S/2001/45).

١٩ - وحسبما نص عليه اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغني الطرفان، بحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير، بتعيين المحكمين الأربعة المطلوب منهما تعيينهم للجنة المطالبات. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أبلغت الأمم المتحدة بأن المحكمين الذين عينهم الطرفان قد اختاروا رئيسا لهم، وبالتالي أصبح المجال مهيبا لتأكيد موعد إنشاء لجنة المطالبات.

إطلاق سراح الأسرى والأشخاص الآخرين المحتجزين نتيجة للصراع المسلح وإعادتهم إلى وطنهم

٢٠ - بموجب المادة ٢ من اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تعهد الطرفان بالقيام، دون إبطاء، وبالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية بإطلاق سراح جميع الأسرى وسائر الأشخاص الآخرين المحتجزين نتيجة للصراع المسلح. ومنذ توقيع ذلك الاتفاق، أطلقت إثيوبيا سراح ما مجموعه ٦١٤ أسيرا وأطلقت إريتريا سراح ما مجموعه ٦٢٨ أسيرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم إطلاق سراح الأسرى وإعادتهم إلى وطنهم إلا بشكل جزئي. وقد تباطأ التقدم المحرز في هذه العملية بسبب خلافات بين الطرفين. وأحرزت لجنة الصليب الأحمر الدولية وممثلي الخاص مؤخرًا

بصفة منتظمة بما يجد في حالة تعيين ورسم الحدود الإثيوبية - الإريترية.

١٥ - وبحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير أبلغني الطرفان، عملا باتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر بأتهما عينا أعضاء لجنة تخطيط الحدود وقدما إلى أمينها، وهو رئيس قسم رسم الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ما لديهما من مطالبات وأدلة تتصل بولاية اللجنة. واختار أعضاء اللجنة الذين عينهم الطرفان رئيسا للجنة تخطيط الحدود في ٢٠ شباط/فبراير، إلا أن الممثل الدائم لإثيوبيا قد أبلغني في رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير، بأن حكومته تعترض على أحد أعضاء اللجنة الذين عينتهم إريتريا. ورغم مناشدتي إعادة النظر في هذا الاعتراض، وجّه الممثل الدائم لإثيوبيا رسالة في ٢ آذار/مارس إلى أمين لجنة تخطيط الحدود يعترض فيها رسميا على تعيين ذلك العضو. وقد قام أمين اللجنة، تلبية لطلب الحكومة الإثيوبية، بإحالة تلك الرسالة إلى جميع أعضاء اللجنة وإلى إريتريا وإلى أيضا.

١٦ - وفي الوقت ذاته، يقوم أمين اللجنة، عملا بالاتفاق، بإحالة جميع المطالبات والأدلة المقدمة من الطرفين إلى اللجنة، وذلك لكي تبدأ عملها. وبحلول ١٢ آذار/مارس، سيحيل أمين اللجنة أيضا إلى اللجنة وإلى الطرفين أي مواد تتصل بولاية اللجنة فضلا عما يخلص إليه من نتائج تتصل بتحديد قطاعات الحدود التي يبدو أنه لا يوجد عليها خلاف بين الطرفين. وتزمع اللجنة عقد أول اجتماع لها في ٢٥ آذار/مارس في لاهاي.

١٧ - وعلاوة على مداوات التحكيم التي ستجريها اللجنة، سيتطلب تعيين الحدود ورسمها قدرا كبيرا من العمل التقني في الميدان. وأمين لجنة تخطيط الحدود مستعد لأداء هذه المهام كما عهدت إليه بها اللجنة وللتعاون عن كتب مع المؤسسات الأخرى وفق ما تقرره اللجنة. والبعثة مستعدة

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى العميد كرسستوفر أراب كوتو من كينيا مهام نائب قائد القوة في البعثة. ووفقا لما ورد في تقريره الأخير إلى المجلس (S/2001/45)، انتشرت الكتيبة الهولندية/الكندية في القطاع الأوسط وأصبحت تؤدي عملها بالكامل. وانتشرت الكتيبة الأردنية في القطاع الغربي وهي تؤدي مهامها بالكامل أيضا. كما أن الكتيبة الكينية، التي صادف نشرها تأخيرات في البداية اضطر بسببها قائد القوة إلى نقل فصيلة كندية معززة من القطاع الأوسط إلى القطاع الشرقي بصورة مؤقتة، أصبحت هي الأخرى تؤدي عملها بالكامل في القطاع الشرقي اعتبارا من ١ آذار/مارس. وقد سبقت الإفادة بأن وحدة الطيران الإيطالية وسرية مهندسي إزالة الألغام السلوفاكية ووحدة الحراسة والشؤون الإدارية الدانمركية تمارس أيضا عملها بالفعل. وفضلا عن ذلك، دخل مستشفى المستوى الثاني الأردني وسرية الشرطة العسكرية الإيطالية حيز التشغيل في ١ شباط/فبراير. وفي الوقت ذاته، وصل الجزء الرئيسي لسرية المهندسين البنغلاديشية إلى مسرح العمليات في ٢٣ شباط/فبراير، في حين يُنتظر أن يصل الجزء الرئيسي لسرية الاحتياط للقوة الهندية وسرية مهندسي التشييد في ١٠ آذار/مارس تقريبا.

٢٥ - وأود أن أكرر إعرابي عن الامتنان الشديد للبلدان المشاركة لما قدمته من مساهمات سريعة وسخية أتاحت نشر القوة بسرعة وكفاءة، وهو أمر كان لازما للغاية لتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار والمضي قدما بعملية إحلال السلام.

اتفاقا مركز القوات وحرية التنقل

٢٦ - لا تزال المفاوضات بين إثيوبيا والأمانة العامة جارية حول المسائل القليلة التي لم تحسم بعد، وبخاصة الإعفاء من الضرائب وحرية الانتقال إلى المنطقة الأمنية المؤقتة ومنها.

تقدما في تدليل هذه الصعوبات وهما يتوقعان أن تتم إعادة الأسرى إلى وطنهم قريبا.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت إثيوبيا سراح ٩٨٩ محتجزا مدنيا وتمت إعادتهم إلى إريتريا. وأعادت إريتريا إلى إثيوبيا ٣٥٧ ٤ محتجزا مدنيا. ونتيجة لذلك بلغ مجموع الأسرى والمحتجزين من المدنيين الذين عادوا إلى إثيوبيا ٩٨٥ ٤ فردا، بينما بلغ عدد من عادوا منهم إلى إريتريا ٦٠٣ ١، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ثالثا - حالة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

نشر البعثة

٢٢ - أتاح نشر قوات الأمم المتحدة في منطقة البعثة، الذي تم في حينه ولا يزال يجري بصورة مرضية، لقائد القوة أن يبلغ كلا الطرفين في ١٠ شباط/فبراير بأن "لديه قوة يُعتد بها لأداء ولاية البعثة"، وهو المعيار الذي حددته لجنة التنسيق العسكرية باعتباره شرطا لبدء إثيوبيا عملية إعادة انتشار قواتها.

٢٣ - وكان قوام العنصر العسكري للبعثة يبلغ في ١ آذار/مارس ١٤٣ ٤ فردا عسكريا ينتمون إلى ٤٠ بلدا، منهم ٢٣٦ ٣ جنديا و ١٢١ من ضباط الأركان العسكريين و ٢١٢ مراقبا عسكريا و ٥٧٤ من عناصر الدعم الوطنية. وفضلا عن ذلك، يتألف العنصر المدني للبعثة من ١٥٩ موظفا دوليا و ١١٤ موظفا محليا. وسيجري نشر الأغلبية العظمى للأفراد العسكريين للبعثة بحلول منتصف آذار/مارس، بحيث يصل مجموع قوام القوات إلى ٢٠٠ ٤ من الأفراد، منهم ٢٢٠ مراقبا عسكريا، ولكن باستثناء عناصر الدعم الوطنية.

المكتب الإعلامي التابع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ويساهم المكتب أيضا بدور مهم في تنفيذ عملية السلام وشفافيتها.

٣٠ - بعد إجراء مفاوضات موسعة مع السلطات المعنية في إريتريا، بدأت البعثة بث برنامجها الإذاعي في ١٦ كانون الثاني/يناير لمدة ساعة واحدة باللغات الانكليزية والتغرينيا والتغري والعربية. وتقدم إذاعة الأمم المتحدة نشرة للأخبار عن آخر التطورات في البعثة وتبث تقارير عن عملية السلام. وتقوم أيضا بإذاعة الإعلانات المتعلقة بالخدمة العامة وتقدم معلومات عن المسائل الإنسانية. وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مستعدة لبث برنامج مماثل من إذاعة إثيوبيا، بيد أن السلطات الوطنية في أديس أبابا قد أثار اعتراضات في كانون الثاني/يناير على إمكانية تقديم مرافق بالمجان لإذاعة البعثة. وبالرغم من المفاوضات المكثفة والاقتراحات التي قدمتها البعثة فإن هذه المسائل لم يتم حلها بعد. وفي الوقت ذاته فإن محتوى البرامج الإذاعية للبعثة معروض على موقع البعثة على الشبكة باللغة الانكليزية وبست لغات محلية (الأمهريّة والعربية وأفان وأرومو والتغري والتغرينيا الإثيوبية والتغرينيا الإريترية).

٣١ - وواصل المكتب الإعلامي للبعثة تقديم برامجها الإعلامية من أجل التوعية وشملت الإشراف على تنظيم رحلة لندوبي وسائط الإعلام الدولية والوطنية ليشهدوا تحديد المنطقة الأمنية المؤقتة وعقد المؤتمرات الصحفية بانتظام مع الممثل الخاص للأمين العام ومع قائد القوة إضافة إلى تقديم إحاطات إعلامية للمجتمع الدبلوماسي ومجتمع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٣٢ - يمثل وجود الألغام الأرضية والمواد غير المتفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة المقبلة وفي المناطق المحاورة لها تهديدا

وسيتم التوصل إلى اتفاق قريبا بالنظر إلى المرونة الإضافية التي أبدتها الحكومة. ولم يتم بعد التوصل إلى اتفاق مع إريتريا، لأنها لا تزال تصر على إدراج أحكام في اتفاق مركز القوات تقتضي من الأمم المتحدة، خلافا للممارسة المعمول بها حاليا في عمليات حفظ السلام الأخرى، أن تفحص جميع أفراد البعثة الذين يصلون إلى البلد للتأكد من خلوصهم من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى أن تقوم حكومة إريتريا بالتحري أمنيا عن الموظفين المحليين قبل تعيينهم.

٢٧ - وقد ذكرت في تقرير الأحيار إلى مجلس الأمن أنه قد جرت تسوية مسألة الرحلات الجوية المباشرة بين أسمرة وأديس أبابا، التي تشكل مطلبا مهما لتشغيل البعثة. وبحلول وقت تقديم هذا التقرير، قامت طائرة تابعة للبعثة برحلة استخدمت فيها مسارا على ارتفاعات عالية بين العاصمتين، إلا أن هذه الرحلات قد توقفت في اليوم التالي انتظارا لمزيد من المناقشات والتوصل إلى اتفاق بشأن المسار الدقيق الذي ينبغي أن تستخدمه طائرات البعثة.

٢٨ - وأود في هذا الصدد أنؤكد أن حكومتي إثيوبيا وإريتريا كليهما قد تعهدتا في اتفاق وقف الأعمال العدائية بضمان حرية التنقل للبعثة في كل أراضي الطرفين. ولهذا، أهيب بالطرفين إتاحة حرية التنقل الكاملة لطائرات البعثة بين البلدين وفقا لمسار الطيران الذي قد تطلبه البعثة. وستقوم البعثة من جانبها بالإخطار مسبقا وبالصورة المناسبة لتمكين سلطات البلدين من ضمان سلامة هذه الرحلات. وستكون البعثة، عند إعداد مسارات الطيران، مستعدة أيضا لمراعاة شواغل الأمن الوطني المشروعة التي قد تثيرها الحكومتان.

شؤون الإعلام

٢٩ - كما يعلم المجلس فإن تنفيذ برنامج إعلامي فعال يعتبر عنصرا أساسيا لإنجاح أي عملية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يتعين التأكيد على العمل الممتاز الذي قام به

الكنيسة الهولندية والبرنامج الإريتري لإزالة الألغام لأغراض إنسانية. ومما يؤسف له أن مبادرة التدريب على إزالة الألغام قد استمرت في ظل ترتيبات طارئة للتمويل. والآثار المتوقعة من التأخير في إكمال التدريب على إزالة الألغام هي آثار خطيرة. ويتعين نشر مزيلي الألغام بسرعة للحد من المخاطر في المناطق التي لا تزال (تعج) بالألغام.

٣٦ - وتواصل البعثة ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في أسمرأ المناقشات مع السلطات الإريترية بشأن الحاجة إلى إعلام المشردين بمخاطر العودة قبل الأوان إلى بعض القرى ولا سيما تلك الواقعة بالقرب من خطي المواجهة السابقين. ويقدم مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم أيضا لبرنامج لتوعية الجمهور من أجل زيادة الوعي بمخاطر الألغام.

المشاريع السريعة الأثر

٣٧ - لتلبية الاحتياجات الفورية في المنطقة الأمنية المؤقتة، بدأت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تنفيذ برنامج لتمويل المشاريع السريعة الأثر المصممة لدعم أنشطة الإغاثة الصغيرة النطاق التي تركز بصفة رئيسية على مجالات المياه والصرف الصحي، والخدمات الطبية، والهيكل الأساسية المدنية، وبناء القدرات اللازمة لهذه الأنشطة. وستولى تنفيذ هذه المشاريع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والوحدات التابعة لقوة البعثة.

رابعا - التطورات الإنسانية

٣٨ - لا يزال سكان إريتريا وإثيوبيا يواجهون ظروفًا إنسانية صعبة نتيجة لأثر الجفاف المستمر للعام الثالث. ويقترب ما يترتب على الحرب من آثار فورية بهذه الظروف في إريتريا والمناطق الإثيوبية القريبة من الحدود الحالية.

ليس لأفراد البعثة وحدهم ولكن أيضا للسكان المعنيين. وتتلقى البعثة بصفة متكررة تقارير تفيد بانفجار ألغام أرضية على جانبي الحدود. ويمثل احتمال التحركات التلقائية للمشردين داخليا واللاجئين العائدين إلى المناطق المزروعة بالألغام قبل تطهيرها من الألغام مصدر قلق كبير.

٣٣ - وبالرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها البعثة للطرفين لتقديم معلومات عن حقول الألغام فإن أيا من الطرفين لم يقدم المعلومات الكاملة بشأنها. وقد تسبب ذلك بالطبع في الحد بشكل خطير من قدرة البعثة على تقديم المعلومات الضرورية، وهو أمر ضروري لتنفيذ عملياتها، وعمليات الوكالات الإنسانية، بشكل آمن في المنطقة. وكان الطرفان قد وافقا في آخر اجتماع للجنة التنسيق العسكرية على إجراء مناقشات موضوعية مع تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في عاصمتي البلدين من أجل الإسراع بتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالألغام، إلا أنه، بعد ذلك الاجتماع، ذكرت اللجنة الإريترية للتعاون مع بعثة حفظ السلام بعض الاعتراضات بشأن خريطة المنطقة الأمنية المؤقتة كسبب لعدم تقديم المعلومات المطلوبة بشأن حقول الألغام. وفضلا عن ذلك قامت إريتريا بتأجيل وزع مزيلي الألغام المدنيين الذين كان من المقرر أن يبدأوا العمل في المناطق التي تشكل المنطقة الأمنية المؤقتة المقبلة.

٣٤ - ولتنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام أنشأت البعثة فريقا لتنسيق الأولويات المتعلقة بإزالة الألغام في مكتبها بأسمرأ ويرئاسة نائب الممثل الخاص. وسيقوم مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام والتابع للبعثة بتوفير خدمات السكرتارية والمشورة الفنية لفريق التنسيق وسيشرف على تنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام استنادا إلى قرارات وتوصيات الفريق.

٣٥ - وفي شباط/فبراير، بدأ مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام بتدريب ١٥٠ موظفا محليا بالتعاون مع برنامج

الرئيسية الأمن الغذائي، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والإسكان، والتعليم، وعودة ما يقدر بحوالي ١٦٠.٠٠٠ مشرد داخلي يقيمون حاليا في المعسكرات إلى قراهم الواقعة في المنطقة الأمنية المؤقتة وإعادة إدماجهم فيها. وسيتم أيضا توجيه العناية إلى التعمير الطارئ. ومن المتوقع إلحاق نداء إضافي بالنداء الموحد لدعم البرامج الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة.

٤٢ - ولمعالجة قضايا الوصول إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، أنشئت خلية تنسيق مدنية - عسكرية تربط بين البعثة والوكالات الإنسانية العاملة في المنطقة الأمنية المؤقتة. ويجتمع مسؤولو المنطقة بصفة دورية مع فريق الأمم المتحدة القطري لإثيوبيا. وقد أنشئت أيضا آلية على مستوى فريق عامل لتبادل المعلومات والاستراتيجيات بين وكالات الأمم المتحدة والبعثة. ولا بد من التعاون الكامل بين مجتمع تقديم المساعدة الإنسانية والمأنحين والحكومات للتصدي للتحديات التي سيطرحها التدفق السريع للعائدين إلى المنطقة الأمنية المؤقتة.

خامسا - الجوانب المالية

٤٣ - حولت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٧/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سلطة الالتزام بمبلغ ١٥٠ مليون دولار يقسم كأصبغة مقرررة لتغطية تكاليف بدء التشغيل الفوري لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا والوفاء باحتياجاتها الأولية. وقد سبق أن استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الميزانية التي اقترحتها لتغطية نفقات البعثة في الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، والبالغ قدرها ١٩٩,١ مليون دولار. وأتوقع أن تبت الجمعية العامة في تمويل البعثة خلال الجزء الأول من دورتها الخامسة والخمسين المستأنفة في آذار/مارس ٢٠٠١.

٤٤ - وقد بلغت الحصة غير المسددة من الأصبغة المقررة للبعثة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ والتي تمثل الأصبغة

وتتزايد صعوبة التمييز بين المتضررين من الجفاف ومن يعانون من آثار الحرب.

٣٩ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، أطلقت حكومة إريتريا وفريق الأمم المتحدة القطري نداء إنسانيا لتوفير ٢١٧ مليون دولار سيشكل ١٥٧ مليون دولار منها جزءا من النداء الموحد الأول المشترك بين تسع من وكالات الأمم المتحدة. ويهدف هذا النداء الأخير إلى تحقيق الاستقرار لحالة أكثر السكان ضعفا، وبخاصة المشردون داخليا واللاجئون العائدون مؤخرًا، والعمل على عودتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بصفة دائمة. وقد عاد إلى إريتريا ٥٥.٠٠٠ لاجئ إريتري من السودان منذ خريف عام ٢٠٠٠. ولا يزال ٢٠٨.٠٠٠ مشرد داخلي يعيشون في ٢٤ معسكرا، بينما يوجد ما بين ١٠٠.٠٠٠ و١٥٠.٠٠٠ مشرد داخلي في المجتمعات المضيفة. ويتمثل أكبر قطاع مستهدف من النداء في الأنشطة المتصلة بتوفير الغذاء لـ ١,٧٦ مليون مستفيد.

٤٠ - ووجه فريق الأمم المتحدة القطري لإثيوبيا نداء يوم ٢٠ شباط/فبراير لتوفير ٢٠٣ ملايين دولار لمساعدة ٦,٢٤ مليون شخص تضرروا من الجفاف وحوالي ٤٠٠.٠٠٠ شخص شردوا من جراء الحرب.

٤١ - وسيطرح إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة مزيدا من التحديات الإنسانية، إذ أنه سيستلزم توفير مساعدات كبيرة لكل من العائدين إلى المناطق الواقعة في حدود المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المحيطة بها ولأولئك الذين ظلوا مقيمين في الأراضي التي ستصبح من الآن جزءا من المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي حين تمت تلبية الاحتياجات اللازمة للمناطق التي يمكن الوصول إليها بالفعل في النداءات الموحدة، فستتولى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، بعد إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، إجراء تقييم سريع للاحتياجات الإنسانية في المناطق التي لم يتم استردادها بعد. وستتضمن مجالات الانشغال

بين العاصمتين. كما أدعو الطرفين إلى توقيع اتفاقي مركز القوات مع الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير.

٤٨ - ومن التطورات الإيجابية أيضا إنشاء لجنة الحدود ولجنة المطالبات، وتقديم المطالبات والأدلة إلى لجنة الحدود ضمن الإطار الزمني المحدد في اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ويكتسي عمل لجنة الحدود أهمية خاصة بالنسبة إلى ولاية البعثة، بما أن مجلس الأمن أكد في قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) أن اتفاق وقف الأعمال العدائية يربط إنهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بإتمام عملية تعيين ورسم الحدود. ومن المأمول أن يتم بسرعة إيجاد حل للمشكل الذي طرحته إثيوبيا لأحد المفوضين الذين عينتهم إريتريا وألا يتسبب ذلك في تأخير عمل لجنة الحدود بدرجة كبيرة.

٤٩ - سيقضي نجاح لجنة الحدود أن تتوفر لأنشطتها قاعدة مالية سليمة. وفي حين أن الأطراف لم توضح بعد للأمانة العامة قدر الموارد المالية التي ستتيحها لتغطية تكاليف لجنة الحدود، فإن التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني، الذي أنشأه مجلس الأمن في قراره ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لا تزال عند مستوى ١,٧ ملايين دولار. وفي حين أن الاحتياجات الكاملة للجنة لن تعرف إلا بعد أن يتم إعداد ميزانيتها، فإن الأموال المتاحة حالياً لن تكفي لاستمرار أنشطة اللجنة إلا لفترة زمنية أولية محدودة. ولذلك، فإن أحث الأطراف مرة أخرى على وضع الترتيبات المالية اللازمة من أجل تغطية تكاليف اللجنة، وأعيد من جديد ندائي الموجه إلى الجهات المانحة للمساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني.

٥٠ - ونظرا للصلة الوثيقة بين بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة الحدود، فقد أشرت في تقريره مرحلي الأخير أنه ومن أجل تسهيل بدء عمل اللجنة في وقت مبكر، فسيكون من المستصوب أن يدرج في ميزانية البعثة التكاليف

المقررة الأولى للبعثة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ ما قدره ٢,١١٠ ملايين دولار. وبلغ مجموع الحصة غير المسددة من الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام برمتها في ذلك التاريخ ما قيمته ٦,٦٥١ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٤٥ - رغم الصعوبات التي برزت مؤخرا، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، واصلت إثيوبيا وإريتريا عموما إظهار التزامهما بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والاتفاق الموقع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

٤٦ - ولم تقع انتهاكات تذكر لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم حالات الاحتكاك الأخيرة في المنطقة الأمنية المؤقتة. ومن دون شك فإن خطر هذه الانتهاكات سيضعف عندما سيتم إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة رسميا على أن الفراغ القانوني والأمني الحالي الذي نتج عن تأخر إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة رسميا يشكل حالة تنطوي على مخاطر، وينبغي إيجاد حل لها على وجه السرعة. كما أن حالات تقييد حرية حركة أعضاء البعثة، وقد حصلت بالأخص على امتداد الأيام الأخيرة، تشكل مصدرا للقلق. إن من الضروري أن يواصل الطرفان الإبقاء على تعاونهما الوثيق مع البعثة وتعزيزه، وذلك بالعمل البناء داخل لجنة التنسيق العسكرية ومع لجنة التنسيق العسكرية على صعيد القطاعات. ويعتزم قائد القوة دعوة اللجنة إلى الاجتماع بمجرد إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة.

٤٧ - ورغم كون التعاون العام بين الطرفين والبعثة مرضيا، يظل عدد من المسائل المهمة بدون حل. فمن الضروري أن يخول الطرفان البعثة حرية الحركة بلا قيد أو شرط، بما في ذلك توفير أيسر سبل الطيران المباشر المرتفع

الأشهر القليلة المنصرمة، التزاماً بالتسوية السلمية للصراع. وإني أشجعهما على المثابرة في طريق السلام، الأمر الذي سيشجع البلدين بناء أسس الانتعاش الاقتصادي ويكفل استعادة الثقة وتوطيد جذور المصالحة الحقيقية. وأناشد الحكومتين بذل كافة الجهود لكفالة تجاوز الصعوبات التي ظهرت في الآونة الأخيرة، بحيث لا تشكل عقبة رئيسية أمام توطيد هذه العملية.

٥٥ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين بالبعثة على جهودهم المخلصة من أجل السعي لتحقيق السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وأود أن أعرب أيضاً عن امتناني للدعم الذي قدمته منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء من أجل المساعدة في هذه العملية.

المتصلة بعمل أمين اللجنة، وهو أحد موظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن أي دعم آخر قد يحتاج إليه الأمين واللجنة في الميدان من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ولا تزال تلك التوصية قائمة.

٥١ - ومما لا شك فيه أن إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة سوف تصحبه تحديات إنسانية متزايدة تتصل بعودة السكان إلى هذه المناطق. ومن أجل تقليل المخاطر المتصلة بالألغام على الأشخاص المشردين العائدين إلى ديارهم، سيتطلب الأمر تنفيذ برامج مناسبة لإزالة الألغام والتوعية بمخاطر الألغام. وأناشد الجهات المانحة المساهمة بسخاء لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام الذي أنشأته البعثة للمساعدة في هذا المجال الحيوي.

٥٢ - ويوجه انتباه الجهات المانحة أيضاً إلى النداءات الموحدة التي وجهتها الأمم المتحدة مؤخراً من أجل إثيوبيا وإريتريا لتخفيف حالة السكان المتأثرين بسنوات من ظروف الجفاف القاسية ومن الحرب. وفضلاً عن ذلك، يعترم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في إريتريا، بالتعاون مع الحكومة، الاضطلاع بتقييم للاحتياجات الإضافية لأولئك العائدين إلى مناطق داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وحوها، وكذلك احتياجات الذين بقوا في المناطق التي ستشكل في وقت قريب المنطقة الأمنية المؤقتة.

٥٣ - ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، فقد حققت تقدماً كبيراً في الاضطلاع بولايتها. وسيوفر الوجود المستمر للبعثة دعماً أساسياً لعملية السلام. ولذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتعديل قوامها لتشمل تقديم الدعم إلى لجنة الحدود المشار إليها في الفقرة ٥٠ أعلاه.

٥٤ - لقد تكبد شعبا إثيوبيا وإريتريا خسائر جسيمة أثناء الحرب المأساوية بين البلدين. وقد أبدت الحكومتان خلال

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: الاشتراكات في ٦ آذار/مارس
٢٠٠١

المجموع	عنصر الدعم الوطني	المقر	القوات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	
٦				٦	الاتحاد الروسي
١		١			الأرجنتين
٩٦٢		١٢	٩٤٤	٦	الأردن
٤		١		٣	اسبانيا
٢		٢			استراليا
٦				٦	أوروغواي
٦				٦	أوكرانيا
١٥٥		٧	١٤٣	٥	إيطاليا
٢				٢	باراغواي
٤				٤	بلغاريا
١٧٠		٤	١٦٠	٦	بنغلاديش
٧		٢		٥	بنن
٨				٨	البوسنة والهرسك
١٢		٦		٦	بولندا
٢				٢	بيرو
٣				٣	تونس
٨				٨	الجزائر
٢				٢	الجمهورية التشيكية
١١		٣		٨	جمهورية تنزانيا المتحدة
٧		٢		٥	جنوب أفريقيا
٣٢٢	١٠٨	٧	٢٠٣	٤	الدانمرك
٨				٨	رومانيا
١٤		٤		١٠	زامبيا
١٦٠		٤	١٥٦		سلوفاكيا
٢				٢	سنغافورة
١٣		٥		٨	السويد
٤				٤	سويسرا
٧				٥	الصين
٤				٤	غامبيا
١٨		٧		١١	غانا

المجموع	عنصر الدعم الوطني	المقر	القوات	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	
١٢		٢	١٠		فرنسا
٩		٢		٧	فنلندا
٤٨١	٢٣٩	٨	٢٢٧	٧	كندا
٦٣٠		١٣	٦٠٦	١١	كينيا
١٢		٥		٧	ماليزيا
٣				٣	ناميبيا
٩		٤		٥	النرويج
٨		٥		٣	النمسا
٤				٤	نيبال
٦				٦	نيجيريا
٩		٤		٥	الهند
١٠٢٥	٢٢٧	١٠	٧٨٧	١	هولندا
٧		١		٦	الولايات المتحدة الأمريكية اليونان
٤١٤٣	٥٧٤	١٢١	٣٢٣٦	٢١٢	المجموع